

مؤتمر فيينا 1814-1815

كان لابد للحلفاء بعد سقوط إمبراطورية نابليون أن يجتمعوا فيما بينهم ليعيدوا رسم خارطة أوروبا السياسية وفقا لمصالحهم ، ولإزالة الآثار التي خلفها حكم نابليون الذي تغير كثيرا في الحدود السياسية الأوروبية لقد اختيرت فيينا مقرا للمؤتمر العوامل تمثلت بالتضحيات التي تحملتها النمسا منذ قيام الثورة الفرنسية ومشاركتها في جميع الأعباء العسكرية حتى سقوط نابليون ، فضلا عن محاولة تعويض النمسا عما ألحقه نابليون بها من هزائم متلاحقة تسببت في اهانتها وإلحاق الضرر بها بفقدانها نفوذها السياسي في ايطاليا والمانيا وخسارتها أراضي واسعة كانت تحت سيطرتها ، ولاشك أن موقع فيينا الذي يتوسط دول أوروبا قد ساعد ايضا في اختيارها مقرا لذلك المؤتمر.

اجتمع مندوبو الدول الأوروبية في فيينا في الأول من تشرين الأول 1814 لإعادة رسم خارطة أوروبا السياسية من جديد ، وعندما كانت المعارك مستمرة وخطر نابليون كان لا يزال في الأفق ، كان المؤتمر مستمرا في اجتماعاته لتقرير وضع اوريا السياسي الجديد ، وبعد هزيمة نابليون في معركة واترلو عقدت في العشرين من تشرين الثاني 1815 معاهدة باريس الثانية وفيها فرض الحلفاء على فرنسا شروطا اقسى من سابقتها

استمرت اجتماعات المؤتمر وترأس الجلسة الافتتاحية إمبراطور النمسا فرنسيس الثاني (1792 - 1835) أما ابرز شخصيات المؤتمر فهم فضلا عن إمبراطور النمسا كانوا مترنيخ مستشار النمسا الذي كان يتمتع بصلاحيات واسعة ، وترأس جلسات المؤتمر ، ماعدا الجلسة الافتتاحية ، وكان حلقة الاتصال بين وفود الدول التي حضرت المؤتمر ومثل روسيا في المؤتمر القيصر الاسكندر الأول (1801 - 1825) كما حضر فرديريك وليم الثالث ملك بروسيا ، كما اشترك في المؤتمر كاسلريه وزير خارجية بريطانيا وكان دبلوماسيا محترفا يتقن اللغات الأوروبية المهمة وكانت بريطانيا إحدى الدول المنتصرة ، وقد أدت دورا مهما في القضاء على خطر نابليون أما فرنسا فقد مثلها تاليران وزير خارجيتها الذي استفاد من الاختلاف الموجود بين الحلفاء ، وتدخل تدريجيا في حل المشاكل واقترح مبدأ الحقوق المشروعة للشعوب..

وكان المؤتمر مهرجانا ، فقد أقام الملوك والوزراء والمرافقون لهم أثناء المفاوضات المآدب الكبيرة الفخمة والحفلات الموسيقية الشيقة وحفلات الرقص الشعبية..

وكان على مترنيخ رئيس جلسات المؤتمر أن يضع مناهج الجلسات ويدير المناقشات للوصول الى القرارات ووضع المؤتمرين إعادة السلم والاستقرار ومبدأ التعويض ومبدأ الحقوق المشروعة كأساس لاتخاذ القرارات التي سيقرها المؤتمرين ويوقعون عليها

قرارات المؤتمر

صدر المؤتمرين عدد من القرارات تتعلق بالمشاكل التي أوجدتها الحروب النابوليونية ، فضلا عن اطماع ومصالح الدول الأوروبية الكبرى في الحصول على مناطق ومستعمرات جديدة . وكانت هناك قرارات خاصة تتعلق بمشكلة بولندا التي كانت مقسمة بين بروسيا وروسيا والنمسا، وتدخل بريطانيا محاولة منها لحل تلك المشكلة دون نتيجة تذكر ، وفي آخر الأمر نال القيصر الروسي القسم الأكبر من بولندا وأصبح الممر البولندي في حوزة بروسيا.

اما سكسونيا فقد طالب ملك بروسيا معاقبة ملكها وإزالة مملكته من الوجود وضمها الى بروسيا ، وبعد أن تنازلت بروميا عن الأراضي البولندية البروسية قرر المؤتمر ضم خمسي (5/2) اراضي سكسونيا الى بروسيا

كما قرر المؤتمر إرجاع أسرة أورنج الى حكم هولندا، وضم بلجيكا إليها في سبيل تقوية هولندا وتمكنها من الوقوف أمام التوسع الفرنسي، وجعلها دولة قوية ومن القرارات الخاصة الأخرى تعويض النمسا في ايطاليا وقد وافق المؤتمر على تكوين الاتحاد السويسري من تسع عشرة ولاية ، واعترف المؤتمر باستقلال الدنمارك وقرر اخذ النرويج وضمها الى السويد معاقبة الملك الدنمارك على ميله النابليون و تنازلت السويد عن فلندا لقاء النرويج واستمر اتحاد النرويج مع السويد الى عام 1905 ثم انفصلت وكونت حكومة ملكية مستقلة..

ومن ضمن قرارات المؤتمر الخاصة الأخرى ، إرجاع أسرة آل بوربون الى عرش اسبانيا ، وإرجاع اسرة سالازار الى عرش البرتغال، وإعادة إمبراطورية النمسا إلى حدودها السابقة، وتنازلت الأخيرة عن بولندا النمساوية وبلجيكا وتعويضها في ايطاليا بإعطائها سهل لمبارديا وميلانو والبندقية كما قرر المؤتمر إرجاع البابا الى حكم ولاية رومانيا، وإعادة الأمراء المنفيين الى ولاياتهم في ايطاليا الوسطى وجعلهم تحت نفوذ النمسا

اما المانيا فتشكلت من ولايات مستقلة في شؤونها الداخلية، وبذلك كان نظامها السياسي مفككا بعض الشيء ، وكانت شؤونها الخارجية ترتبط بمجلس الدين في مدينة فرانكفورت..

ولما لم تكن لبريطانيا مطالب إقليمية في المؤتمر لذا أرادت إنهاء الحرب ونشر السلم والاستقرار فيها وتأمين الأسواق لبضائعه،،،، وطالبت فقط ببعض الجزر والمستعمرات ذات المناطق الاستراتيجية للاستفادة منها في الاتصال بممتلكاتها..

والسيطرة على الطرق البحرية العالمية مثل جزيرة مالطا وجزيرة ميلان ومستعمرة الكاب وجزر هلكولاند في البحر الشمالي. أما القرارات العامة التي اتخذها المؤتمر فتمثلت بما يلي :

1- تنظيم السلك الدبلوماسي : كانت الدول الأوربية في السابق ترسل وفودا وممثليين عنها الى الدول الأخرى فنشأت عادات وتقاليد حول الوقود ، وأراد المؤتمر تنظيم وتنسيق هذه التعليمات فرتبوا السلك الدبلوماسي كما يأتي:- السفير وممثل البابا ، الوزير المفوض ، الوزير المقيم ، القائم بالأعمال ، القنصل ، الملحق

2- تنظيم الأنهار الدولية : والنهر الأولي هو النهر الذي يمر بدولتين أو أكثر ، واراد المؤتمر تنظيم الملاحة والري في نهر الدانوب وجباية الرسوم لهذا الغرض ووضعت قواعد في هذا الشأن والتي أصبحت جزءا من القانون الدولي

3- إلغاء الرق: توسعت تجارة العبيد بعد اكتشاف أمريكا، اذ ظهرت الحاجة الى الأيدي العاملة في المزارع وفي ٢٠ آذار ١٨٠٨ قررت بريطانيا إلغاء تجارة العبيد في بريطانيا ومستعمراتها ، ثم طالبت الراي العام البريطاني إلغاء الرق في العالم ومنع المتاجرة به دوليا . فقدم المؤتمر اقتراحا الى الدول المؤتمرة للنظر داخليا في إلغاء تجارة العبيد

نقد مؤتمر فيينا

يشمل النقد التاريخي بيان نقاط القوة والضعف في موضوع ما. وتمثلت نقاط القوة بالاتي :

1- أنهى المؤتمر الحرب وارجع العلم والاستقرار الى أوربا، مع حصول بعض الثورات المحلية ودام السلم في أوربا الى عام 1848

2- نظم المؤتمر درجات السلك الدبلوماسي ولا يزال التنظيم معمولا به لحد الآن

3- وضع المؤتمر قاعدة الأنهار الدولية .

4- حاول المؤتمر إلغاء تجارة العبيد ونشر الدعوة الى الفكرة في اوربا .

5- اعترف المؤتمر باستقلال سويسرا وهولندا والدنمارك

أما نقاط الضعف فكانت كالاتي :

1- عارض المؤتمر مبادئ الثورة الفرنسية ، القومية ومذهب الأحرار ولم يعترف الحقوق الأمم المظلومة

2- ارتكب المؤتمر اخطاء بضع بلجيكا الى هولندا والنرويج الى السويد وفنلندا وبولندا الى روسيا هذا وقد انحلت هذه القرارات فيما بعد تدريجيا

3- ايد المؤتمر مبادئ الحقوق الشرعية للأسر الحاكمة وارجع الأسر القديمة لحكم بلدان في أوروبا فرجعت أسرة آل بوربون لحكم فرنسا واسبانيا وناپولي وأسرة اورنج لحكم هولندا واسرة سالازار لحكم البرتغال

4- لم يطرق المؤتمر مبدأ الحقوق الشرعية على سكسونيا والدنمارك ، وكذلك حقق رغبات الدول الكبيرة على حساب الدول الصغيرة فكانت النتيجة إن سيطرت النمسا على ايطاليا والمانيا، واستولت روسيا على بولندا وفنلندا ، واستولت بريطانيا على بعض الجزر الاستراتيجية ووسعت مستعمراتها

ثانيا : التطورات السياسية في فرنسا 1815 – 1848

بعد سقوط حكومة نابليون ، واحتلال جيوش الدول الكبرى الأوربية باريس ظهرت مشكلة الحكم في فرنسا ، فحكاهم الدول الأوربية لم يوافقوا على إعادة النظام الجمهوري الى فرنسا ، وظهر خلاف حول الأسرة التي تحكم البلاد. وقد أدى تاليران دورا كئيبا في اختيار أسرة حاكمة جديدة في فرنسا، وتمكن من إقناع الدول الأوربية الكبرى بعودة آل بوربون الى الحكم وتنصيب لويس الثامن عشر ملكاً على فرنسا. وفي الثلاثين من أيار 1814 وقعت معاهدة باريس الأولى واستلم لويس الثامن عشر الحكم بمساعدة الحلفاء ، ووافق على الدستور الجديد سام وبموجبه أصبحت فرنسا حكومة ملكية دستورية ومنح الشعب الفرنسي المسماة أمام القانون في الحقوق والواجبات ، وشكل البرلمان من مجلس النواب والشيوخ

وفي شباط 1815 هرب نابليون من جزيرة البا ودخل فرنسا ، ووقعت الحرب ثانية بينه وبين الحلفاء الأوربيين انتهت بهزيمة نابليون نهائيا وسجنه في جزيرة سنت هيلانه الى أن توفي سنة 1821

رجع لويس الثامن عشر الى حكم فرنسا ، وفي العشرين من تشرين الثاني عام 1815 عقدت معاهدة باريس الثانية بين فرنسا والحلفاء وتقرر فيها إرجاع حدود فرنسا الى ما كانت عليه عام ١٧٩٢ وفرض غرامة حربية كبيرة قدرها سبعمائة ٧٠٠ (مليون فرنك) واحتلال الولايات الفرنسية الشرقية لمدة تتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات ، وتشكيل لجنة من سفراء بريطانيا وبروسيا والنمسا في فرنسا المراقبة سياسية الحكومة الفرنسية والتعاون معها لتهدئة الأحوال.

كان الملك لويس الثامن عشر يؤمن بنظرية الحق الإلهي في الحكم ولكن التجارب القاسية جعلته يدرك بعدم إمكان تطبيقها لذا كان يميل الى سياسة الاعتدال وعدم تأييد سياسة الفتك والاضطهاد ، وكان الأشرف وعلى رأسهم اخو الملك و الكونت ارتوا يدعون إلى سياسة الاضطهاد والفتك بمويدي الثورة وحاول هؤلاء الرجوع الى نظام العهد القديم والقضاء على كل آثار الثورة الفرنسية ، وتم تسريح عدد كبير من الجنود والضباط المؤيدين لأفكار الثورة و تعيين عدد من الأشرف في الرتب العسكرية العالية لذا فقد اشترك المسرحون من الجيش مع اليعاقبة وآل اورليان في بث الدعاية ضد الحكومة وآل بوربون مما اجبر الحكومة على إعدام

عدد من الأشخاص من مؤيدي الثورة الفرنسية ونابليون ، والمشاركين في تدريب الجماهير على حكومة لويس الثامن عشر

وعندما جرت الانتخابات عام 1816 سيطر المعتدلون على المجلس النيابي فاضطرت الحكومة الى إتباع سياسة التهدئة فتحسنت الأحوال الاقتصادية ، ولكن اغتيال ابن اخت الملك في الثالث عشر من شباط 1820 قد جعل الأشراف يقودون حملة شعواء ضد الوزارة المنتخبة مدعين أن الأفكار الحرة هي التي قتلت الأمير فاضطر الملك إلى إقالة الوزارة وتعيين ريشيليو رئيسا للوزارة وخلال مدة رئاسته الوزارة فرضت الرقابة على الصحف والاجتماعات وتم سن قانون جديد للانتخابات جرد بموجبه بعض الناخبين من حق الانتخاب.

وفي عام ١٨٢4 جرت الانتخابات واتبعت الحكومة سياسة الإرهاب ضد المعتدلين لذا تمكنت من السيطرة على المجلس واضطرت هذه الجماعة الى تأسيس جمعيات سرية لمقاومة سياسة الحكومة وفي الثامن عشر من أيلول 1824 توفي الملك . وجاء بعده أخوه ارتوا الذي حكم فرنسا باسم (شارل العاشر (1824 – 1830) وكان هدفه إرجاع نظام العهد القديم الى فرنسا ، وتوحيد العرش والكنيسة والحكم حسب نظريته الحق الإلهي ، وكان شارل العاشر مكروها من الفرنسيين لتامره مع ماري أنطوانيت ضد الثورة الفرنسية ، كما تزعم الملكيين المتطرفين في عهد الإرهاب.

قام شارل العاشر ببعض الأعمال التي هيأت الثورة ضده ففي عام 1825 سنت الحكومة قانونا عوضت بموجبه الأشراف عن الخسائر المادية التي كانت قد لقاء مصادرة أموالهم ، وبلغت تلك المبالغ (650) مليون فرنك ، كما وضع التعليم الابتدائي والثانوي تحت سيطرة رجال الدين ، وأعطى لهم الحق بالمراقبة والتفتيش ، وسنت الحكومة قانونا جعلت بموجبه حكم الإعدام جزاء لكل من تعدى على الكنائس. ومن جانب آخر فرص الحكومة على الصحافة والجامعات مراقبة شديدة ، وفصلت الأساتذة الأحرار من وظائفهم التعليمية مما أثار المعتدلين والأحرار ، وانتشر التذمر في فرنسا مما اضطر الملك الى إصدار اوامره برفع القيود عن الصحافة والتي سلطت رجال الدين عن المدارس فاغضبت تلك الإجراءات رجال الدين دون أن ينال رضا الأحرار . وفي عام ١٨٢٧ جرت انتخابات جديدة حصلت فيها المعارضة على أغلبية الأصوات ، وفي ٢٩ تموز ١٨٣٠ اصدر الملك شارل العاشر عدد من المراسيم حددت طبيعة الانتخابات في البلاد والموقف من الصحافة ، وتضمنت يلي :

1- تقييد حرية الصحافة

2- حل المجلس النيابي الذي لم يجتمع بعد

3- تعديل قانون الانتخابات وحصر حق الانتخاب بالملاكين والتجار

4- تعيين تاريخ جديد لإجراء الانتخابات بموجب قانون الانتخاب الجديد

وقع الملك المراسيم وذهب الى الصيد معتقدا انه قد سيطر على الوضع . وكان الجيش الفرنسي يقوم بحملة لاحتلال الجزائر ، واحتج البعض على إصدار تل المراسيم . وفي السابع والعشرين من تموز ١٨٣٠ تظاهرت أعداد كبيرة من الناس ضد قرار الحكومة ، وانضم إليهم الحرس الوطني وتلامذة المدارس الصناعية والمعارضين من اليعاقبة والبرجوازيين وآل اورليان

لم يتمكن الجيش الموجود في باريس من مقاومة الجماهير الثائرة ، كما ان الملك لم يحم باي تغيير يرضي به الشعب الفرنسي ، واخيرا اضطر الملك التنازل عن العرش لحفيده ثم الهروب الى بريطانيا، ولكن هذا القرار جاء متأخرا لأن الثوار كانوا قد رفعوا علم الثورة واختاروا لويس فيليب ملكا على فرنسا

دام حكم آل بوربون في فرنسا خمسة عشر عاما (١٨١٠ - ١٨٣٠)، وخلال هذه المدة ، وعلى الرغم من عدم استقرار الوضع السياسي في البلاد خصلت تطورات مهمة في فرنسا ، فقد نمت اقتصاديات فرنسا ، وفتح فرع لبيك روتشيلد في فرنسا، وازداد عدد الشركات الاستثمارية ، وتوسعت طرق المواصلات ، ونظمت قنوات الري ، ومدت السكك الحديدية وشبكات الإنارة في باريس وعادت الرومانتيكية في الآداب..

أما سياسة فرنسا الخارجية في عهد آل بوربون خلال الخمسة عشر عاما ، فتمثلت بمشاركتهـا في مؤتمر فيينا ممثلة ب تاليران وزير خارجيتها الذي اقنع المؤتمر بفكرة عدم مسؤولية فرنسا عن أعمال نابليون وكذلك استغل وجود الخلاف بين وفود الدول الكبيرة فتدخل في حل مشكلتي بولندا وسكسونيا ، وقاوم التوسع البروسي في لوزا وكانت جيوش الحلفاء تحتل مناطق فرنسية بموجب معاهدة باريس الثانية وفي عام 1818 دفعت فرنسا الغرامة التي فرضت عليها في معاهدة باريس الثانية وانضمت الى الحلف الأوربي وفي عام 1823 ارسل الجيش الفرنسي الى اسبانيا للقضاء على الثورة فيها وارجاع ملكها الى عرشه ، كما تدخلت فرنسا في ثورة اليونان (١٨٢١ - ١٨٣٠) ، بحجة المحافظة على التوازن الدولي في البلقان . وفي عام ١٨٣٠ قادت فرنسا حملة عسكرية احتلت فيها الجزائر

ويعد قيام ثورة تموز ١٨٣٠ في فرنسا ، وانتخاب لويس فيليب ملكا للفرنسيين من قبل مجلس النواب فقد حاول لويس فيليب طيلة مدة حكمه التظاهر بمظهر الملك الدستوري ، وكان البرلمان مؤلفا من مجلسين ، وهما مجلس النواب انتخابيا ومجلس الشيوخ ويعينون مدى الحياة ، وكانت الوزارة مسؤولة تجاه مجلس النواب..

عمل لويس فيليب على إلغاء علم آل بوربون الأبيض، وحل محله علم الثورة الفرنسية المثلث الألوان وأصبحت الكتلة مذهب الأكثرية وضمن الدستور حرية المحاكم ، وألغيت الرقابة والقيود على الصحافة ، واعدت تنظيم الحرس الأهلي ، واعتمد لويس فيليب على البرجوازية (الطبقة الوسطى) في إدارة فرنسا وكان اقرب الى حزب المعارضة وابتعد عن حكم الأرستقراطيين والنبل ورجال الدين .

بلغ عدد الوزارات في فرنسا بين الأعوام (1830 - 1848) إحدى عشرة وزارة ، وقد اعتقد أهم حدث حصل في التاريخ الأوربي هو ظهور الطبقة الوسطى التي عدت أكثر إخلاصا من غيرها لمبادئ الثورة الفرنسية

وفي مجال الانتخابات البرلمانية فقد أصر كيزو بقاء الشرط المالي في الانتخابات ، لذا بقي العمال وأصحاب المزارع الصغار والحرفيين والنساء محرومين من حق التصويت. وتدخل في أمور الانتخابات النيابية واستغل جهاز الدولة لنجاح مرشحي الحكومة، وحاول كيزو بكل إمكانياته السيطرة على الصحافة ونظرا لعدم قيام الحكومة بالإصلاحات المطلوبة، وفشل البرلمان والصحافة بالتأثير عليها، لذا انتشرت الجمعيات السرية في فرنسا بهدف تغيير الوضع السياسي بالقوة

وعد النبلاء ورجال الدين حكومة لويس فيليب من أول الأمر غير شرعية لأنها جاءت بالقوة ، واعتمدت في الحكم على الطبقة الوسطى العليا، ولم توسع حق الانتخاب ، لذا بقي العمال والفلاحون وأفراد الطبقة الوسطى الصغيرة محرومين من حق الانتخاب ، كما إنها أهملت حماية العمال ولم تسن قوانين لضمان حقوقهم و مما جعل الحكومة بمكروهة من قبل العمال ايضا ، ونظرا لإتباع الحكومة سياسة المحافظة على الوضع الراهن في السياسة الداخلية لذا عارضها الجمهوريون والاشتراكيون . وحاولت حكومة لويس فيليب نيل رضا الدول الكبرى ولاسيما بريطانيا وذلك بالاعتراف بها والتقرب إليها، ولكن الدول الأوربية الملكية عدتها دخيلة عليها ، وادي تساهلها مع بريطانيا الى غضب الفرنسيين عليها وعدوها حكومة ضعيفة وذليلة ، ومما زاد في الأمور حراجه انتشار الفساد والرشوة بين الموظفين والطبقة الحاكمة ولاسيما عام 1848

انتشرت البطالة في فرنسا لعدم تطور الثورة الصناعية فيها مما ادت سياسة لويس فيليب الخارجية الي تمركز رأس المال الفرنسي في المدن ومنافسته البرجوازية الصغيرة في التجارة والسوق الداخلية فادي ذلك إلى انتشار الإفلاس بين أفراد هذه الطبقة ثم جاء سوء الموسم الزراعي لعامي 1846 - 1847 ورداءة محصول البطاطا الي انتشار المجاعة بين أغلب أفراد الشعب الفرنسي

كل هذه الأمور جعلت المعارضة تتبع منذ تموز 1847 أسلوب جديد تمثل بإقامة المآدب الشعبية ، لبيان وجهه نظرها في سياسة الحكومة وكان خطيب الحفل

يتطرق عادة إلى تدهور الحالة العامة وانتشار الفساد وعدم قيام الحكومة بالإصلاح ويطالب بتوسيع حق الانتخاب وإصلاح الأوضاع العامة في البلاد وادت بعض الصحف الفرنسية دورا ملموسا في حث المواطنين ضد الحكومة لفشل مجلس النواب والأحزاب القيام بواجباتها بالشكل الصحيح وكان لذلك أثره في قيام الثورة عام 1848 في فرنسا